

الإعمار والإسكان توقع مذكرة تفاهم مع شركة إماراتية لتنفيذ أعمال إنشائية في مشاريع الوزارة والمشاركة في تطوير قطاعات الضيافة والترفيه ومراكز التسوق، معتبرة أن المذكرة بداية لدخول شركات عالمية رصينة للبلاد، فيما أكدت أن العراق يفتح أبوابه امام جميع الشركات الراغبة بالعمل فيه.

الإعمار والإسكان توقع مذكرة تفاهم مع شركة إماراتية لتنفيذ أعمال إنشائية

بغداد / المدى

وقال وزير الإعمار والإسكان العراقي، الخميس، أمس الخميس الدراجي في بيان صدر، أمس الخميس ، وتلقت المدى نسخة منه إن "الوزارة وقعت مذكرة تفاهم مع شركة إعمار الإماراتية للاستثمار العقاري والتي تعد من كبريات الشركات العالمية في مجال التطوير العقاري والسكني"، مبيناً أن "الشركة التي اضطلعت بتطوير برج خليفة أطول مبنى في العالم ستعمل على تنفيذ الأعمال الإنشائية في المشاريع التي ستضع الوزارة للمسات النهائية عليها".

وأضاف الدراجي أن "شركة إعمار ستشارك في إمكاناتها الكبيرة لتطوير أصول عالمية المستوى في قطاعات الضيافة والترفيه ومراكز التسوق"، مشيراً إلى أن "الاتفاقية هي بداية لدخول الشركات العالمية الرصينة إلى العراق".

وأوضح وزير الإعمار والإسكان "العراق يطمح ان يكون هناك تواجد كبير للشركات العالمية والرصينة من أجل الاستفادة من هذه الفرص"، مؤكداً على "خلق شركات مع شركات الوزارة من أجل تطويرها وإدخال

التقنيات الحديثة وتدريب الكوادر الهندسية والفنية العراقية".

وأشار الدراجي إلى أن "العراق يسعى الى الاستفادة من تجارب الشركات الكبرى في مجال الإسكان والطرق والجسور والمباني العامة"، لافتاً إلى

أن "العراق الذي يعد سوقاً واعدة وكبيرة يفتح أبوابه أمام جميع الشركات التي ترغب في العمل وبشكل حقيقي".

وتملك وزارة الإعمار والإسكان تسع شركات من الشركات التي تمول نفسها ذاتياً، وقد تدهورت هذه الشركات خاصة بعد عام ٢٠٠٣ بسبب أعمال السلب والنهب الذي أصابها حينذاك، إضافة الى قدم ألياتها ومكائنها التي أصبحت لا تواكب التطور الموجود في دول العالم، والشركات التابعة لوزارة

الأعمار هي شركة الفاو، والمنصور، والسلام، وسعد، والفاروق، والشيد وحمورابي، والمعصم، واشور. يذكر أن العراق يعاني من أزمة سكن خانقة نظراً لتزايد عدد سكانه قياساً بعدد المجمعات السكنية، علاوة على

عجز المواطن ذي الدخل المحدود عن بناء وحدة سكنية خاصة به بسبب غلاء الأراضي والمواد الإنشائية وتقدر وزارة الإعمار والإسكان حاجة العراق الى ثلاثة ملايين وحدة سكنية لسد أزمة السكن في العراق.



مشاريع قيد الانشاء (ارشيف)

استثمار البصرة تؤكد الحاجة لاستثمارات فندقية بنصف مليار دولار

□ البصرة / المدى

أعلنت هيئة الاستثمار في محافظة البصرة، الخميس، عن منح رخصة لبناء فندق سياحي على ضفة شط العرب بكلفة إجمالية تبلغ ٣٦ مليون دولار، فيما أكدت حاجة المحافظة لاستثمارات فندقية بقيمة نصف مليار دولار لسد النقص في الفنادق ذات الخمس نجوم. وقال رئيس الهيئة خلف البدران في حديث لـ "السومرية نيوز"، إن "مجلس إدارة الهيئة منح رخصة لمستثمر محلي لبناء فندق سياحي على ضفة شط العرب باسم (هودلي) وبكلفة إجمالية تبلغ ٣٦ مليون دولار"، مبيناً أن "فندق سيتكون من ١٨ طابقاً، ويتضمن مطاعم ومساح وحدائق داخلية وخارجية وقاعة للمؤتمرات ومرآب للسيارات ومركزاً رياضياً". وأضاف البدران أن "المشروع الذي من المقرر أن ينجز بعد أربع سنوات، خصصت له قطعة أرض في منطقة الداكير مساحتها تزيد عن ستة دونمات"، مشيراً إلى أن "المشروع يتضمن إنشاء جسر على نهر العشار بطول ٧٥ متراً يربط بين موقع الفندق ومدخل شارع كورنيش العشار".

وأكد رئيس الهيئة أن "البصرة بحاجة إلى استثمارات فندقية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لمعالجة النقص في عدد الفنادق الفاخرة ذات الخمس نجوم". معتبراً أن "استثمارات بهذا الحجم يصعب توفرها في المحافظة خلال هذه المرحلة لأسباب منها استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية".

يذكر أن محافظة البصرة، نحو ٥٩٠ كم جنوب بغداد، كانت توجد فيها خلال الثمانينات تسعة فنادق سياحية ذات خمس نجوم، إلا أن بعضها تعرضت إلى الإغراق في ظل الركود الاقتصادي خلال التسعينيات، وقبل أعوام قليلة تحول فندق شط العرب الواقع في منطقة المعقل إلى مقر لقيادة عمليات البصرة، فيما أصبح فندق الخليج العربي الواقع في منطقة الجزائر مقراً للقوة عسكرية، كما ظل فندق حمدان في منطقة العشار الذي يتكون من ١٣ طابقاً مغلقاً منذ أن هاجر مالكة خارج البلاد.

بالقابل أعيد تأهيل وافتتاح فندق الشيراتون خلال عام ٢٠١٠ بجهود استثمارية تبنته شركة من إقليم كرستان، وبات يسمى فندق البصرة الدولي لعدم ارتباطه بشركة شيراتون العالمية، بينما قام رجل أعمال عراقي ببناء فندق بمواصفات حديثة في منطقة منواي باشا بكلفة ١٥ مليون دولار، اما الفنادق الأخرى التي يتركز وجودها في منطقة العشار فمغلقة صغيرة وقديمة، وبالكاد تستوعب كلها ٢٥٠٠ نزيل.

هيئة الأوراق المالية تكشف عن أسباب قيام البنك المركزي بالوصاية على مصرف الوركاء

□ بغداد / المدى

كشفت هيئة الأوراق المالية عن أسباب قيام البنك المركزي بتعيين لجنة وصاية على مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل.

ونكر كتاب صادر عن الهيئة وموجه الى مجلس محافظي سوق العراق للأوراق المالية ان الهيئة فاتحت البنك المركزي بمراسلات عديدة لاصدار بيان باسباب تعيين اللجنة وواجباتها ومدتها واتاحتها للنشر ليطلع عليه المساهمون والمودعون والدائنون.

واشارت الهيئة في كتابها الى ان البنك المركزي اصدر كتاباً بتاريخ ٢٤/٩/٢٠١٢ بالمعلومات المطلوبة. ويوضح كتاب البنك

المركزي المذكور ان الاسس التي دعت الى اتخاذ قرار تعيين لجنة الوصاية على مصرف الوركاء هو تعثر المصرف في تسديد التزاماته اتجاه زبائنه وعدم قدرته على حل أزمة السيولة.

كما حدد البنك المركزي مدة الوصاية بـ ١٨ شهراً، مشيراً الى ان الواجبات الرئيسية للجنة الوصايا على المصرف حددتها المواد (٦١،٦٢،٦٤) من قانون المصارف العراقي رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٤.

يذكر ان نائب محافظ البنك العراقي مظهر محمد صالح قد ذكر في تصريحات سابقة إن البنك المركزي فرض وصايته على مصرف الوركاء لمساعدته على تجاوز مشاكله، مبيناً

أن المصرف تعرض لمشكلة ونحن ندقق حالياً موجوداته، والعمل متواصل به ولم يفلح. وأوضح صالح أن مصرف الوركاء من المصارف الكبيرة والجيدة جداً ويمتلك العديد من الفروع والوصاية تعني الإدارة المؤقتة للمصرف.

جاء ذلك في الوقت الذي لم يوضح البنك المركزي ما آل اليه وضع مصرف الوركاء بعد وضعه تحت إشراف لجنة الوصاية ،و لم يتخذ اية قرارات لاحقة تبين كيفية التعامل مع المصرف الذي يعد واحداً ما اكبر المصارف الخاصة في العراق ولديه تعاملات واسعة مع المواطنين والتجار والمستثمرين.

القانونية النيابية تستبعد تأثر الأموال العراقية بتغير الإدارة الأميركية

□ بغداد / المدى

استبعدت اللجنة القانونية النيابية، الأربعاء، ان يكون لتغير الإدارة الأميركية في الانتخابات الرئاسية المقبلة، أي تأثير على قرارات الولايات المتحدة الأميركية، المتعلقة بحماية الاموال العراقية.

وقال عضو اللجنة القانونية النائب جبر الملا، في حديث لـ "شفق نيوز" "استبعد أي تأثير على قرار الحكومة الاميركية بحماية الاموال العراقية"، مشدداً على ان "حماية هذه الاموال في المصارف الاميركية هو مطلب عراقي قبل ان يكون مطلباً امريكياً وجزءاً من التزامات الولايات المتحدة مع العراق وفق الاتفاقيات التي ابرمت بين الطرفين في ان تبقى هذه الاموال تحت الحماية ولا تخضع لدعاوى الشركات".

وطالب الملا "الحكومة العراقية بايجاد حل للأموال العراقية المجمدة في المصارف الاميركية كي لا تبقى رهن الإرادة الاميركية". وكان العراق قد كشف في حزيران الماضي، انه تلقى رسالة من الولايات المتحدة الاميركية تتضمن موافقتها على تمديد حماية أموال العراق المودعة في صندوق تنمية العراق لمدة عام آخر، وأشارت وزارة الخارجية العراقية الى ان القائم بأعمال السفارة الاميركية في العراق روبرت بيكر وفتم رسالة تتضمن موافقة واشنطن على تمديد الحماية والحصانات فوق العادة للأموال العراقية بصندوق تنمية العراق حتى شهر أيار من عام ٢٠١٣.

ويوفر تمديد الحماية للأموال العراقية المودعة في هذا الصندوق، حمايتها من أي دعاوى قضائية وهمية أو حقيقية من قبل الشركات أو الأفراد، كما يوفر دعماً حقيقياً للبنك المركزي العراقي والأموال المودعة فيه من عادات الذي يمثل المورد الرئيس لميزانية البلاد.

يشار الى ان الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد وقع في أيار الماضي أمراً تنفيذياً بتمديد الحصانة على الأموال العراقية في صندوق تنمية العراق المعروف اختصاراً بـ "دي في أي" مدة عام نظراً لحالة الطوارئ الوطنية، وذلك بما يبقى أمواله محمية بقدر ما توفره القوانين الاميركية الاعتيادية من حماية في مثل هذه الظروف.

وكان العراق قد شكل في العام الماضي لجاناً تتولى مهمة استرجاع الأموال العراقية في عدد من الدول بعد إقرار قانون استرجاع الأموال العراقية في الخارج من قبل مجلس النواب.

أميركا تستعد لتوأمة البصرة وهيوستن النفطية

□ البصرة / المدى

أكدت الولايات المتحدة الاميركية، الخميس، العمل على توطيد العلاقات بينها وبين محافظة البصرة، والعمل على التوأمة بين مدينة البصرة ومدينة هيوستن بولاية تكساس الاميركية. وقال القنصل الاميركي في محافظة البصرة وليم غرائث في حديث صحفي انه يعمل على توطيد العلاقات ما بين الولايات المتحدة ومدينة البصرة التي تمتلك رصيداً اقتصادياً كبيراً لا يقتصر على النفط والثروات الطبيعية.

وأضاف "أننا نبذل الجهود كافة لغرض ضمان تواجد الشركات الاستثمارية الاميركية العاملة في شتى المجالات، وندرس المقترح الذي قدمه محافظ البصرة بشأن اجراء عملية التوأمة ما بين مدينة البصرة ونظيرتها هيوستن النفطية بولاية تكساس لغرض اكساب العاملين في العراق الخبرات

في العاصمة بغداد خلال المرحلة المقبلة. ونقل البيان عن المرشدي قوله: ان "مشروع تطوير قناة الجيش يسير بخطى متسارعة على وفق ما مخطط له من تصاميم وجداول كميات وتوقيتات زمنية للانجاز"، مشيراً الى ان "المشروع سيكتمل ويدخل الخدمة خلال العام القادم وفقاً لمؤشرات وجداول تقدم العمل".

واشار المرشدي الى: ان "المشروع يبلغ طوله (٢٣) كم ويمتد من صدر القناة قرب منطقة آفاق عربية الى منطقة الرسمية ويتضمن (٦٤) فعالية ترفيهية وسياحية وثقافية لخدمة أكثر من (٤) ملايين نسمة من اهالي مدينة بغداد الى جانب توفير عشرات الفرص الاستثمارية للشركات المتخصصة المحلية والعالية في اجزاء من هذا المشروع الذي تبلغ مساحته (٩٠٠) دونم ويعادل ثلاثة اضعاف منتزه الزوراء".

في العاصمة بغداد خلال المرحلة المقبلة.

وقال البيان عن المرشدي قوله: ان "مشروع تطوير قناة الجيش يسير بخطى متسارعة على وفق ما مخطط له من تصاميم وجداول كميات وتوقيتات زمنية للانجاز"، مشيراً الى ان "المشروع سيكتمل ويدخل الخدمة خلال العام القادم وفقاً لمؤشرات وجداول تقدم العمل".

واشار المرشدي الى: ان "المشروع يبلغ طوله (٢٣) كم ويمتد من صدر القناة قرب منطقة آفاق عربية الى منطقة الرسمية ويتضمن (٦٤) فعالية ترفيهية وسياحية وثقافية لخدمة أكثر من (٤) ملايين نسمة من اهالي مدينة بغداد الى جانب توفير عشرات الفرص الاستثمارية للشركات المتخصصة المحلية والعالية في اجزاء من هذا المشروع الذي تبلغ مساحته (٩٠٠) دونم ويعادل ثلاثة اضعاف منتزه الزوراء".

□ بغداد / المدى

أعلن أمين بغداد عبد الحسين المرشدي، ان مشروع تطوير قناة الجيش سينجز في موعده خلال العام القادم لتوفير أكثر من (٦٠) مرفقاً ترفيهياً يخدم (٤) ملايين مواطن من اهالي مدينة بغداد .

جاء ذلك خلال استقباله نائب رئيس مجلس إدارة شركة المقاولون العرب المصرية محمد سامي سعد، المنفذ لمشروع تطوير قناة الجيش والوفد المرافق له، بحضور المدير العام للعلاقات والاعلام حكيم عبد الزهرة.

ونكر بيان لمديرية العلاقات والاعلام تلقت المدى نسخة منه أمس الخميس: انه جرى خلال اللقاء بحث مراحل تنفيذ المشروع ونسب الانجاز المتحققة الى جانب مناقشة اسهام الشركات المصرية الرصينة في تنفيذ مشاريع اعادة الاعمار والبناء والاستثمار